

قوله في قوله اي العلى معنا بعض غير معين من افراد الحقيقة والمعرف مع الحقيقة المعينة في الزمن
وانما اطلق على الوجود والقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه فإعادة البعضية في الجرد بالوضع وفي ذي الام
بالقرينة
قوله واقتصر على الوجود ان تمامه فمضرت تحت لا يعينى عدل الى المضارع في امر قصد الى الاتصاف
وقوله مضرت تحت قلت اي فامضى ثم اقول كمن عدل الى اللفظ دلالة على التحقيق فكما قال
انواعا على الوجود عادة مستي وموظف على سبب النواتك الشماخ فامضى ولا التفرقة اليه ولا استفادته
واعرض عنه فهو كالأدوية ثم اقول بجاءة الحكيمة استلا يعينى ثم حرف عطف اذا اقتضى على التانيث
اختصر لعطف الجمل وقوله لا يعينى اي لا يريد في بل يريد غير حسيه اذا قصده ويجتملان المراد
لا يعينى الاستخالات والانتظام منه من عناني الامراذ الهمني والشاهد في قوله لا يعينى فان الكلمة
صفة للشيء لا الشاعر لم يريها مجزا اذ ليس فيه الظاهر مائة اكلم المقصود بالتميز بها ولا الالهية من حيث
بقرينة المراد ولا الاستغراق احد ثمانى المراد على انهم من الامم بل اجبت في ضمن ذمهم وهو كالمعروف
فان اجعلت الحجة صفة لاحالا وسوق

وغيره من الفعل لقيام فيه عارضا على كل من يرد
وكذا يحذف الفعل نحو انما اجعلها كاجواب السؤال مستند نحو قول الشاعر في مدينته يزيد بن بشر
يريك على السالم المدينته يزيد مرفوع على انه منقول من عالم فاعلمه شاعر اي عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اي يركبه ضارع بقية السؤال المستند وهو من يركبه كخصومة
متعلق بضماع اي يركبه من يركب ويجوز ان يكون مقادير الخصة لانه كما نظير العجوة والادوية
واصح البتة ويختص بما تطلق الطوايح ووجوه في مثل قوله لحي وان تدرى الزمير استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم رفع الابهام انما يحذف وقدره فان معا
في مثل نعم عامي لخصا
قوله الكراخ اشار بهذا الى ان الجاحظ مبتدأ جبه محذوف واما جها فاعلة الفعل محذوف
فلا يجر لان هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل وهي اربعة ان يقع الفعل
في جواب نفي او استفهام كقوله كركبوا بالهنة قال من جاءه وبعدها وان استغيبين
نحو اذا اسما انشقت وان احده المراد كركب استجارك وبعضه مستلزم نحو ليركبك يزيد
ضارع كخصومة اي يركبه ضارع كركب يحذف في الشرط واجب وفيما اعلاه جائز دسوق